دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | النظام التربوي العربي أسياسة واحدة أم سياسات متمايزة ؟ |
| المصدر: | المؤتمر الثاني عشر ( السياسات التعليمية في الوطن العربي ) مصر |
| المؤلف الرئيسي: | محروس، محمد الأصمعي |
| مؤلفين آخرين: | أبو جبل، حامد حمادة أحمد(م. مشارك) |
| المجلد/العدد: | مج 1 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 1992 |
| مكان انعقاد المؤتمر: | المنصورة |
| رقم المؤتمر: | 12 |
| الهيئة المسؤولة: | رابطة التربية الحديثة وكلية التربية - جامعة المنصورة |
| الشهر: | محرم / يوليو |
| الصفحات: | 510 - 543 |
| رقم MD: | 45283 |
| نوع المحتوى: | بحوث المؤتمرات |
| قواعد المعلومات: | EduSearch |
| مواضيع: | المناهج، العالم العربي، السياسة التعليمية، التخطيط التربوي، التطوير التربوي، الأهداف التربوية، الادارة التعليمية، تمويل التعليم ، تكافؤ الفرص التعليمية، التقييم التربوي، محو الأمية، المساقات التعليمية |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/45283 |

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# النظام التربوى العربى: أسياسة واحدة أم سياسات متمايزة؟

دكتور/ محمد الأصمعى محروس  دكتور/ حامد حماده أبو جبل

* **مدخل إلى المشكلة :**

تختلف الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ونوعية الحياة بين بعض البلدان العربية ، الا أن نظرة موضوعية الى حاجات الوطن العربى فى مختلف مجالات الحياة المعاصرة ، والى امكاناتها البشرية والمادية ، تؤكد - كما يرى سعيد اسماعيل على - الحقيقة التاريخية وهى أن الوطن العربى محكوم عليه بالوحدة ، وأن التكامل والعمل القومى المشترك والمخطط والمنسق أمور لا بديل لها لعبور حاجز التخلف وتحقيق الانطلاقه فى قدرة وأصالة ، والاضطلاع بقدر الرسالة التاريخية للأمة العربية (١) . فمستقبل الأمة العربية يتشكل فى بوتقه واحدة ، وتطور مجالات الحياة لدىأى قطر من أقطار الأمة العربية يمكن أن يفيد باقى الأقطار العربية بشرط أن تحسن نوايا قادة هذه الأمة ومفكريها ومخططى سياستها . وبناء على هذه الحقيقة تتعالى الصيحات والنداءات المخلصة فى الدعوة الى نظام تربوى عربى موحد . وعندما ينادى البعض بسياسة موحدة للنظام التربوى العربى ، فان هذا لا يصدر عن مجرد عاطفه فياضه أو شعور جياش بهويتهم الحضارية ، وانما هم ينادون بهذا بكل ما يملكون من عقل ، وعياً منهم بأن التعليم فى جملة الأقطار العربية فى حاجة ملحة إلى ( نظام فكرى ملائم )، يصحح مسارة ، ويصوب حركته ، ويزيد كفاءته فى تحقيق الأهداف العربية . هذا النظام الفكرى الملائم يبدأ باستفتاء الواقع واستقراء العبر والمبادى من تجربته التربوية المعاصرة فى سياقها الثقافى ، وبقصد تمكين التعليم من تجاوز مشكلاته وزيادة قدرته على تحريك الأمة العربية ، فى كل قطر عربى على طريق الوحدة والحرية والعدل الاجتماعى والتقدم (٢)

وتأتى الدراسة الحالية لتسهم فى استقراء واقع سياسة النظام التربوى العربى فى بعض الجوانب الهامة مثل سياسة التمويل ، وكم المنصرف على التعليم، والنمو التعليمى وتزايد أعداد المستفيدين من الخدمات التربوية المقدمة فى هذه المجتمعات العربية .

* **أهمية الدراسة :**

تبرز أهمية الدراسة الحالية من حيث :

- ان الوطن العربى يمر الآن بمرحلة تاريخية حاسمة تتطلب منه اعادة النظر فى أسس التعاون ، وتنظيم أوجه هذا التعاون كى تتمشى مع خصائص النظام العالمى الجديد • ورؤية شمولية لسياسة النظام التربوى العربى تفيد فى تنظيم أوجه التعاون بين هذه الأقطار • كما تفيد دراسة النظام التربوى العربى فى الوقوف على امكانات هذا النظام التربوى المستقبلية فى تحقيق أهداف الانسان العربى التنموية • فتنمية الانسان العربى والنهوض به يجب أن تكون دعامة أى نظام تربوى عربى وهدفا رئيسا لسياسته التربوية سواء على المستوى القطرى أو على المستوى القومى •

- تتفاوت معظم الأقطار العربية فى طبيعة الانتاج ومستوياته ومقدار الاستثمارات ومحاولات توظيفها ، كما تتفاوت فى الامكانات المادية والفنية والبشرية وتحقيق التنسيق بين واقع النظم التربوية العربية يخدم أهداف هذه الأمة ،وينعظم امكانات التعاون بين أقطارها •

- ان نظرة ثاقبة الى مشكلات الوطن العربى وحاجاته فى مختلف مجالات الحياة المعاصره ، والى امكاناته المادية والبشرية ، والى تراثه وقيمه ، تدعو الى التعرف على سياسة النظام التربوى العربى الحالى ، ومدى تمايز بعض جوانبه فى ضوء تفاوت الأقطار العربية فى بعض جوانب حياتها المعاصرة • فالنظام التربوى ، بصفة عامة ، جزء لا ينفصل عن النظام الاجتماعى فى أى بلد • ومن ثم فان الاهتمام بالتعرف على واقع النظام التربوى العربى وسياسته أمر يخدم قضايا المجتمع العربى التنموية •

* **أهم ملامح المشكلة والتساؤلات المثارة :**

هناك من يرى أن التربية العربية عانت ـ ومازالت تعانى ـ من افتقارها الأهداف التربوية التى توجهها فى عملها ، وأنه لايمكن تصور اصلاح التربية العربية ، دون فكر تربوى عربى واضح يوجهها ، ودون توفر الضمانات الكافية للعمل من أجل بلورة هذا الفكر وصياغته واعتماده أساسا لتوجيه العمل التربوى (٣)• ومن هنا تظهر مشكلة البحث الحالى فى ضوء تمايز بعض جوانب الحياة الاجتماعية

والاقتصادية فى البلدان العربية ، من جهة ، والدعوة المخلصة من جانب بعض مفكرى هذه الأمة نحو نظام تربوى عربى موحد من جهة أخرى • فكيف السبيل الى ذلك ؟ وهل واقع النظام التربوى العربى السائد حاليا يمتلك السياسة التى تحقق هذه الأمنية ؟ أم أنها مجرد دعوة مخلصة لاتتعدى صفحات الكتب والأبحاث • وهكذا يتضح أن مشكلة الدراسة الحالية تتمحور حول التساؤل الرئيس التالى :

ما واقع النظام التربوى العربى؟ومامدى الوحدة والتمايز بين السياسات التربوية للأقطار العربية المختلفة ، ؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية :

- ما مفهوم النظام التربوى العربى ؟ وما العلاقة بين النظام التربوى والسياسة التعليمية •
- ما واقع سياسات النظام التربوى العربى فيما يتعلق بـ :

(أ) الاهداف التربوية (ب) السلم التعليمى

(جـ) ادارة التعليم وتمويله (د) المناهج والتقويم

(هـ) تكافؤالفرص التعليمية فى مختلف مراحل السلم التعليمى

(و) النمو التعليمى (ى) سياسة محو الأمية

- ما مدى الوحدة والتمايز بين السياسات التعليمية للاقطار العربية ؟ •
- ما أوجه الاستفادة من عناصر الوحدة والتمايز بين السياسات التعليميةالعربية لاقتراح نظام تربوى عربى موحد ؟•

- ما التصور المقترح للنظام التربوى العربى فى ضوء السياسات التعليميةالمتمايزة لبعض الأقطار العربية ؟ •

* **منهج الدراسة ، وأدواتها وخطة السير فيها :**

هذه الدراسة نظرية تحليلية ، حيث تستخدم الكتابات المتاحة حول النظام التربوى العربى للبحث فى مدى تمايز سياسات هذا النظام فى الواقع العربىالمعاصر، والدراسة تلجأ الى هذه المنهاجية بتوجيه من هدفها النهائى المتمثلفى طرح واقع سياسات النظام التربوى العربى ومدى تمايزها فى ضوء تباين الواقع الاجتماعى

والاقتصادى بين البلدان العربية بغرض امكانية الاستفادة منها والوصول الى اقتراح بنظام تربوى عربى موحد وتستخدم الدراسة الحالية ايضا " أسلوب تحليل النظم " فى بحثها عن واقع سياسة النظام التربوى العربى ومدى تمايزها فيما بين الأقطار العربية .

ولكى تحقق الدراسة أهدافها ، وتجيب عن التساؤلات المثارة ، سارت وفقا للخطوات التالية :

أولا : عرض الاطار العام للدراسة ، حيث تتناول الدراسة مدخلا الى المشكلةواهمية الدراسة وأهم ملامح المشكلة والتساؤلات المثاره ، بالاضافة الى منهج الدراسة وخطة السير فيها .

ثانيا : مفهوم النظام التربوى العربى ، حيث يتم عرض مفهوم النظام بصفة عامة ، ثم مفهوم النظام التربوى والعلاقة بين النظام التربوى والسياسة التعليمية ثم يتوصل فى النهاية الى مفهوم النظام التربوى العربى وأهم مكوناته .

ثالثا : واقع سياسات النظام التربوى العربى ، حيث يتم عرض واقع سياسات النظام التربوى العربى فيما يتعلق بأهداف التربية والسلم التعليمى وادارة التعليم وتمويله والمناهج والتقويم وتكافؤ الفرص التعليمية فى مختلف مراحل السلم التعليمى والنمو التعليمى فيما يتعلق بكل من المعلمين والطلاب واعداد المدارس وسياسات محو الأمية ، وذلك فى ضوء الاحصاءات والبيانات المتاحة .

رابعا :فى ضوء واقع سياسات النظام التربوى العربى يمكن بالتحليل النظرى التوصل الى مدى الوحدة والتمايز بين السياسات التربوية للأقطار العربية فيما يتعلق بمحاور الدراسة محل المناقشة .

خامسا : استخلاص أهم أوجه الاستفادة من عناصر الوحدة والتمايز بين السياسات التربوية العربية بهدف التوصل الى اقتراح نظام تربوى عربى موحد .

**مفهوم النظام التربوى العربى :**

يعرف جونسون ( Johnson ) النظام بأنه كل منظم ومعقد يتشكل من أجزاء مترابطة تتبادل التأثير فيما بينها " ، وفى نفس الوقت فان النظام اكبر من

مجموع أجزائه ، حيث ان المفهوم الحديث للنظام يؤكد العلاقات المتبادلة بين الأجزاء (٤) .

وتتلخص أهم مكونات النظام التربوى فى الأبعاد التالية (٥) :

(١) الاهداف والاولويات .
(٢) الموارد البشرية والمادية اللازمة لبلوغ مختلف الاهداف التربوية .
(٣) الرقابة والمتابعة .
(٤) خدمة المستفيدين (المتعلمين) .
(٥) القوى العاملة التربوية (المعلمين والجهاز الادارى والاشراف الفنى) .
(٦) العلاقات مع البيئة .
(٧) توجيه الخريجين .

وحيث اننا لانستطيع بأى معيار أن ننكر الفجوة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى العربى بجوانبها المتعددة ، فهناك الاقطار العربية الغنية وهناك الاقطار العربية الفقيرة ، وبديهى أن نتوقع تأثير هذه التفاوتات المادية على النظم التعليمية فى كل بلد عربى على حدة ، ونجد أنفسنا فى حيرة مؤداها كيف ندرس نظما متباينة مبدئيا تحت عنوان النظام التربوى العربى ، وهنا نرجع الى أنماط النظم كما حددها محمد منير مرسى (٦) حيث نجد أن هذا النظام تتعقد علاقاته الداخلية فى ارتباطها بالمدخلات بدرجة لا نستطيع أن نحددها سلفا بدقه أو نتنبأ بها أو نتوقعها بدرجة عالية من الضبط ، وفى ضوء ذلك فان هذا النظام احتمالى Probabilistic ، وحيث ان هذا النظام تربوى فهو شديد التعقيد ، أى أن النظام التربوى العربى يُدرس كنظام احتمالى شديد التعقيد ، ونجد أنفسنا فى حاجة الى استخدام أسلوب تحليل النظم لدراسة هذا النظام .

ويحلل فيليب كومبز المدخلات الاساسية فى النظام التعليمى الى العناصر التالية (٧) الأهداف ، التلاميذ ، الادارة التعليمية ، البناء التعليمى والجدول الزمنى المحتوى ، الوسائل التعليمية ، المعلمين ، الامكانات المادية ، التكنولوجيا ، ضوابط التحكم فى نوعية التعليم ، البحوث العلمية ، التكاليف .

ويمكن القول بأن للنظام التعليمى أربعة عناصر أساسية تتمثل فى الاهداف والمدخلات ونظام العمل الداخلى والمخرجات (٨)٠

أولا : الأهداف : وتعد من أهم عناصر النظام التعليمى حيث تتحددفى ضوئها مدخلات النظام وسير العمل الداخلى فيه كما تقاس على أساسها مخرجات النظام التعليمى٠

ثانيا : المدخلات : وتتضمن مدخلات النظام التعليمى مايلى :

(أ) عناصر بشرية ( طلاب ، معلمين ، جهاز ادارى )٠

(ب) عناصر تعليمية ( مناهج ، طرق تدريس ، وسائل تعليمية )٠

(جـ) عناصر مادية ( مبانى ، حجرات ، تجهيزات ، أفنية ، حدائق )٠

(د) عناصر ضابطة ( نظام قبول ، نظام تشعيب ، نظام تقويم ٠٠٠٠٠٠)٠

(هـ) خدمات ( خدمات صحية ، خدمات اجتماعية ٠٠٠٠٠)٠

ثالثا : نظام العمل الداخلى : ويتمثل فى الهيكل التنظيمى وطرق ادارة الأعمال والتنسيق بين الجوانب المتعددة للعملية التعليمية التى تهدف الى تحويل المدخلات الى شكل آخر يتناسب وأهداف النظام٠

رابعا :المخرجات : وتنقسم مخرجات النظام التعليمى الى مخرجات حالية ومخرجات طويلة الأجل ، حيث تتمثل المخرجات الحالية فيما يكتسبة الخريج داخل النظام التعليمى من معارف ومهارات ومفاهيم وأساليب تفكير ٠٠٠٠٠٠الخ ،أما المخرجات طويلة الاجل فتتمثل فيما يحدثه التعليم من تغيرات فى حياة الخريج واسرتهومجتمعة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية٠

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن النظام التربوى العربى هو ذلك النظام الذى تقدمه بلدان المجتمع العربى ، لتقديم الخدمات التربوية والتعليمية لابنائها فى المؤسسات التربوية المختلفة المتمثلة فىمؤسسات التربية المقصودة التىتقيمها وتشرف عليها تلك البلدان٠

وفى ضؤ التحديد السابق لعناصر النظام التعليمى، اتفق الباحثان على عدد من هذه العناصر تم تحديدها فى أسئلة البحث ، وشملها البحث باعتبارها اولى من

غيرها بالدراسة من وجهة نظرهما ٠

**العلاقة بين النظام التربوى والسياسة التعليمية :**

تم تعريف السياسة التعليمية فى ورقة الدعوة للمؤتمر العلمى الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة ، بأنها " تلك الخطوط العامة والمسارات الرئيسة التى تعبر عن الاختبارات الاساسية التى يصنعها المجتمع عن طريق افراد وأجهزته ، والتى تسندها الدولة وتلتزم بها ، ومن ثم فهى تكون الاطار العام الذى يوجه العمل الادارى والفنى فى النظام التعليمى وسياساته ، كما أنه الاطار الذى تقوم على أساسه انجازات هذا النظام بصفة عامة " ٠

وفى ضؤذلك يمكن القول بأن السياسة التعليمية تتمثل فى ذلك الاطار العام الذى يوجه العمل داخل النظام التعليمى ، والذى تقوم على أساسه انجازات هذا النظام ٠

وبذلك تتضح الصله الوثيقه بين النظام التربوى والسياسة التعليمية فالنظام التربوى فى مجتمع ما يمثل انعكاسا طبيعيا للسياسة للتعليمية ، فالنظام التربوى يمثل الخدمات التربوية والتعليمية التى يقدمها المجتمع لابنائه من خلال المؤسسات التربوية التى يقيمها ويشرف عليها ، والسياسة التعليمية تتمثل فى الخطوط العامة التى يصنعها المجتمع عن طريق أجهزته وتسندها الدولة وتلتزم بها وتُوجه عن طريقها النظام التربوى فى المجتمع ، وأيضا تُقوّم على أساسها نتائج عمل هذا النظام التربوى ٠

ونعرض فيما يلى ملخصا لنتائج هذه الدراسة :

- **الأهداف التربوية :**

بالنظر الى أهداف التربية فى بعض الأقطار العربية ، كل على حدة ، لانجد تباينا واضحا فى هذا المجال ٠ ففى جمهورية مصر العربية تتمثل أهداف النظام التربوى المتوخاه فى بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديدات المستقبل ويتطلب تحقيق هذا الهدف تدعيم وتقوية عوامل القوة والايجابية فى الشخصية المصرية ٠ وتأكيد الذاتية الثقافية العربية والاسلامية ، وغرس وتعميق القيم الاجتماعية

الضرورية لمواجهة المستقبل . كما تتضمن أهداف التربية فى المجتمع المصرى العمل على اقامة المجتمع المنتج ، أى تأصيل العلاقة بين التعليم والانتاج بصفة عامة ، وتوضيح هدف اقامة المجتمع المنتج لكى يكون من بين الأهداف التى تشكل السياسة التعليمية المستهدفة للمستقبل . وتسعى التربية الى تحقيق التنمية الشاملة ، حيث لايمكن تصور التعليم الا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالسياسة والاستراتيجية والخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، لذا ينبغى ترجمة متطلبات هذه التنمية الى مضمون تعليمى مع الالتزام بالمرونة والحركة داخل العملية التعليمية لمواجهة تطورات التنمية . ويمارس التعليم دورة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن طريق تزويد المجتمع بالخبرات والمهارات الفنية والمهنية والادارية اللازمة لدفع عجلة التنمية الشاملة وتنشيطها (٩) .

والهدف الشامل للتربية فى دول مجلس التعاون الخليجى ينص على تهيئة الفرص المناسبة لمساعدة الأفراد على النمو الشامل المتكامل روحيا وخلقيا وفكريا واجتماعيا وجسميا الى أقصى ما تسمح به استعداداتهم وامكاناتهم فى ضوء طبيعة المجتمع الخليجى وفلسفته وآماله ، فى ضوء مبادىء الاسلام والتراث العربى والثقافة المعاصرة بما يكفل التوازن بين تحقيق الافراد لذواتهم واعدادهم للمشاركة البناءة فى تقدم مجتمعاتهم المحلية بصفة خاصة والمجتمع العربى والعالمى بصفة عامة . وهذه الاهداف التربوية تنطلق من فلسفة المجتمع الخليجى التى تقوم على اعتبار المورد البشرى هو الثروة الرئيسة للبلاد ، وأنه بالقدر الذى تتاح وتكرس فيه الجهود للتعليم الافراد ووضعهم فى طريق التعليم المستمر بالقدر الذى يكتسبون فيه القدرة على التغيير نحو الأفضل فيما يعود عليهم وعلى مجتمعاتهم بل وعلى الانسانية بالنفع والتقدم (١٠) . كما نطالع فى منطلقات المنظومة التربوية الجزائرية الصادرة فى ١٩٧٦/٤/١٦ أن وطنية المنظومة التربوية تفرض عليها منح التربية باللغة العربية ، كما تفرض عليها نشر القيم الروحية والثقافة الأصيلة لتساهم بدورها فى احياء تراث عريق ، غنى بمظاهر التقدم . ويتوقف تكييفها مع

مقتضيات الجماعة ليس على جزأرة مضمونها فحسب بل على جزأرة اطاراتها أيضا ، ذلك لأنه لايمكن تحقيق ثورة وطنية ، ولاسيما فى ميدان التربية ، الا بالاطارات الوطنية • ان اقامة منظومة وطنية للتربية تستلزم بالتأكيد مراعاة اهتمامات البلاد المتعلقة بنشاطها الدولى • وقد لخصت مبادىء المنظومة التربوية الجزائرية فى تكوين المجتمع المتوازن الذى لايكون فيه المواطن منفصلا عن أصوله ولا بعيدا عن هامش التقدم ، والعناية بتكوين الانسان وتحريره من كل أشكال الاستغلال والتبعية ، والعناية بالتراث الوطنى والقومى وتأكيد الانتماء الى هذا التراث ، والسعى الى التحكم فى العلوم والتكنولوجيا لمواجهة مطالب التنمية والتحديدات الحضارية ، واعتبار التربية واكتساب المعارف حقا من حقوق المواطن • وواجب الدولة فى هذا المضمار توفير هذا الحق لجميع المواطنين صغارا وكبارا ، ذكورا واناثا ، أينما وجدوا حرصا على العدالة الاجتماعية وتكوين المجتمع المتعلم الذى يضطلع كل فرد فيه بدوره كمواطن واع بمتطلبات عصره واهتمامات شعبه • وتربية المرأة وتمكينها من القيام بدورها فى بناء المجتمع فى اطار خصوصيتها وحضارة مجتمعها ودينها لأنها هى المصدر الاول الذى يتلقى الطفل منه عملية التربية والتنشئة (١١) •

وهكذا تتوحد أهداف التربية فى معظم الأقطار العربية وتتميز بأنها أهداف تربوية متوخاة ومستقبلية أكثر منها أهداف تربوية واقعية • كما أنها مرتبطة بمبادىء الدين الاسلامى الحنيف فالاسلام مستقر فى وجدان أبناء هذا المجتمع العربى ويمثل عنصرا قيميا لشتى مناحى الحياة فى الأقطار العربية •

- **السلم التعليمى :**

ان عدد سنوات السلم التعليمى تكاد تتطابق فى معظم الأقطار العربية ، ولكن هذه الاقطار تتباين فيما بينها فى مسميات المراحل التعليمية ومددها الزمنية ، فتتراوح مدة الدراسة فى السلم التعليمى دون التعليم الجامعى مابين ١١، ١٢ سنة • وأغلب تقسيمات السلم التعليم فى أقطار الوطن العربى كالاتى (١٢) :

* ٦ سنوات دراسية فى مرحلة التعليم الابتدائى ، تليها ٣ سنوات دراسية فى مرحلة التعليم المتوسط ثم ٣ سنوات دراسية فى مرحلة التعليم الثانوى •

* ٨ سنوات دراسية فى مرحلة التعليم الاساسى ، تليها ٣ سنوات دراسية فى مرحلة التعليم الثانوى ٠
* ٥ سنوات دراسية فى مرحلة التعليم الابتدائى ، تليها ٣ سنوات دراسية فى مرحلة التعليم الاعدادى ، ثم ٣ سنوات دراسية فى مرحلة التعليمالثانوى ٠
* ٥ سنوات دراسية فى مرحلة التعليم الالزامى ، تليها ٤ سنوات دراسية فى مرحلة التعليم المتوسط ، وتليها ٣ سنوات دراسية فى مرحلةالتعليم الثانوى ٠
* ٤ سنوات دراسية فى التعليم الالزامى ، تليها ٤ سنوات دراسية فىالتعليم المتوسط ، ثم ٤ سنوات فى التعليم الثانوى ٠

وبالنظر الى هذه التقسيمات فى مراحل السلم التعليمى العربى يمكن ملاحظه أن هناك تمايزا فى سياسات النظام التربوى العربى فى هذا المجال ٠ وهذه عقبه ـ من عقبات كثيرة ـ تحول دون تحقيق الوصول الى نظام تربوى عربى موحد ، يقوى ويدعم التلاحم الثقافى بين مواطنى هذه الأمة العربية ٠

ـ **ادارة التعليم وتمويله :**

تقوم ادارة التعليم فى النظام التربوى العربى على المزج بين مبدأىالمركزية واللامركزية ، حيث تضطلع الأجهزة المركزية ـ والمتمثلة فى وزارات التربية والتعليم والشباب والمعارف العربية ـ برسم السياسات والتخطيط والتنسيق والمتابعة والتقويم ، فى حين توكل مسئولية التنفيذ كاملة ، أو جزء منها ، الى الأجهزة المحلية ٠ وقد تشترك الأجهزة المحلية فى بعض الأقطار العربية فى صنع القرار على المستوى القومى ٠ هذا ومركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ هو النمط الأكثر شيوعا فى ادارة التعليم فى معظم الأقطار العربية ٠ وبصفة عامة فان ادارة العملية التعليمية وتنظيمها فى الدول العربية تتضمن رسم السياسة التعليميةوتحديد أهداف الخططالتعليمية بما يتناسب واحتياجات المجتمع ، وعادة ما تتم هذهالخطوة على المستوى القومى القطرى ٠ والخطوة الثانية فى ادارة التعليم وتنظيمه هى الموافقة على السياسة التعليمية المقترحة فى ضوء أهداف المجتمع السياسية

والاجتماعية والاقتصادية تتم هذه الخطوة على المستوى القطرى أيضا . ثم تأتى الخطوة الأخيرة وهى تنفيذ أو ترجمة الخطط التعليمية الى أنشطة تعليمية ، وتتم هذه الخطوة على أيدى القائمين بتنفيذ العملية التعليمية فى المستوى والأجهزة المحلية والمعلمين والنظار ومديرى المراحل التعليمية . وهكذا فان عملية اتخاذ القرارات لاتقتصر على مستوى واحد ، بل يشترك فى اتخاذها اكثر من سلطة تعليمية (١٣) .

وفى مجال الانفاق على التعليم تبذل الأقطار العربية جهودا متزايدة فى هذا المجال ، وذلك بتخصيص موارد مالية بلغت حوالى ٥ر٦٪ من اجمالى الناتج القومى الاجمالى عام ١٩٨٥ . ويوجد بطبيعة الحال تفاوت فى الانفاق التعليمى فيما بين الأقطار العربية : فقد بلغت قيمة الانفاق على التعليم فى جمهورية مصر العربية مليارا وستمائة مليون من الجنيهات ٨ر١٠٪ من اجمالى ميزانية الدولة عام ١٩٩٠م . وفى الكويت بلغت ميزانية التعليم حوالى ٢ر٨ ٪ من ميزانية الدولة والتى بلغت ٢٠٥ر٢٦٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ طبقا لتقديرات وزارة التخطيط (١٤) . وبطبيعة الحال فان اجمالى الناتج القومى لأى قطر عربى يحدد كم المنصرف على التعليم . وحيث ان الاقطار العربية تتفاوت فيما بينها فى مصادر دخولهاالقومية، فان التمايز فى تمويل النظام التعليمى أمر وارد فيما بين بعض الأقطار العربية .

- **المناهج والتقويم :**

ان مناهج التعليم فى النظام التربوى العربى تتم فى ظل تعليمات السلطات المركزية والمتمثلة فى وزارة التربية والتعليم والشباب والمعارف فى أقطار الوطن العربى . وهكذا فان مضامين التعليم ( باستثناء التعليم العالى فى أغلب الحالات ) تتحدد من قبل التنظيمات الادارية والسياسية فى المجتمعات العربية (١٥) . فالمدرسة منشأة من منشآت المجتمع ، قصد بها استمرار تراثة الثقافى ، وأساليب الحياة فيه ، وعلى هذا فالقيم السائدة فى المجتمع ( العربى ) يتم ترجمته فى المنهج . واذا كانت الدول العربية تتباين فيما بينها فى النظم السياسية وفلسفة الحكم ، فمن الطبيعى أن تعالج موضوعات كثيرة فى المناهج الدراسية بشكل مختلف ،

ومن ثم فالاختلاف فى أهداف المناهج الدراسية ومحتواها أمر وارد فى النظام التربوى العربى ، هذا الاختلاف يعكس بشكل ما الافكار والقيم والاتجاهات السائدة فى المجتمعات العربية .

- **تكافؤ الفرص التعليمية فى مختلف مراحل السلم التعليمى :**

تتضمن دساتير أقطار الوطن العربى مبادىء تكافؤالفرص فى العملية التعليمية على الأقل من الوجهة النظرية . فتتضمن أغلب مواد ودساتير الأمة العربية حق المواطن العربى فى التعليم ، فالتعليم مجانى ، وهو اجبارى طوال مدة التعليم الالزامى كما تلتزم حكومات الدول العربية بحق التعليم وبالتساوى لجميع أبناء المجتمع العربى . كما تتولى الدول العربية تنظيم أمور التعليم وتعمل هذه الدول على أن تكون أبواب التعليم مفتوحة لابناء بلدان الوطن العربى . وتكافؤ الفرص التعليمية فى النظام التربوى العربى يعنى - كما يرى حسن سلامة الفقى (١٦) - توفير فرص تعليمية متكافئة لتنمية قدرات واستعدادات كل فرد الى اقصى مايمكن أن تصل اليه هذه القدرات والاستعدادات بصرف النظر عن الأحوال المادية أو المستوى الاجتماعى والاقتصادى للفرد . ولايقصد بالتكافؤ التساوى فى الفرص التعليمية ، فلابد من مراعاة اختلاف الأفراد فى القدرات والاستعدادات .

وفى سياسات النظام التربوى العربى يلاحظ أن تكافؤ الفرص التعليمية فى كافة مراحل التعليم تتحقق من الوجهة النظرية فقط ، أما فى الواقع العملى فالامر مغاير تماما . ومن وجهة نظر سعيد اسماعيل على (١٧) - يعتبر حساب التمثيل النسبى للفئات الاجتماعية داخل النظام التعليمى أهم خطوة على طريق تقديم ديمقراطية التعليم أو مقدار التفاوت الذى يفصل بين فئة اجتماعية وأخرى من حيث عدد الأماكن التى يستأثر بها الأبناء فى نوع بعينة من التعليم . ومن المعروف أن الوطن العربى يتميز بخاصية التجانس النوعى بين السكان ، أى تقارب عدد الذكور والاناث فى أقطار المجتمع العربى . ولعل مقارنة البيانات الاحصائية الخاصة بنسب استيعاب البنين والبنات فى مراحل السلم التعليمى بالاقطار العربية تكشف عن مدى تكافؤ الفرص التعليمية فيما بينها .

ففى مرحلة ما قبل التعليم الالزامى لا يتمتع سوى ١٠٪ من الاطفال تقريبا بالخدمات التربوية فى معظم الدول العربية (١٨) . وهكذا فان درجة التوسع فى مؤسسات مرحلة ما قبل التعليم الالزامى والمتمثلة فى دور الحضانة ورياض الاطفال فى البلاد العربية محدودة للغاية ، والتى تلق العناية والاهتمام الكافيين فى النظام التربوى العربى . وفى الغالب يكون المستفيدون من هذه الخدمات التربوية هم الأطفال الذين يعيشون فى المدن وأبناء الموظفات أما الفقراء وابناء ربات البيوت من أبناء هذا الوطن فيندر أن ينتفع ابناؤهم بهذه الخدمات التربوية .

كما أن تكافؤ الفرص التعليمية تحقق بشكل غيركامل فى مرحلة التعليم الالزامى فى الدول العربية ، حيث تدل الاحصائيات المتاحة على أن معدل التسجيل الاجمالى فى مجموع الدول العربية قد وصل الى ٤ر٦٩٪ فى عام ١٩٧٤ (١٩) ، وفى منتصف الثمانينات وصل معدل الاستيعاب بالمرحلة الابتدائية فى مجموع الدول العربية الى مايقرب من ٨٤٪ . وبطبيعة الحال تتفاوت نسب الاستيعاب وتتمايز فيما بين أقطار الأمة العربية ، وتتوحد من حيث عدم قدرة الانظمة التربوية العربية على الوصول الى نسب الاستيعاب الكامل فى المرحلة الابتدائية .

وقد وصل عدد المسجلين فى التعليمين المتوسط والثانوى الى حوالى ١ر٥مليون تلميذ عام ١٩٧٤ ، وبهذا ارتفعت نسبة المسجلين فى التعليم المتوسط والثانوى الى حوالى ٢٦٪ من مجموع هذه الفئة العمرية ثم زادت نسب معدلات القيد فى المستوى الثانى فى الانظمة التربوية العربية ووصلت الى حوالى ١ر٥٤٪ لجملة الأقطار العربية وذلك حسب احصاءات أوائل الثمانينات (٢٠) .

ومن المعروف أن التعليم الثانوى فى معظم الدول العربية ينقسم الى قسمين ثانوى عام أكاديمى وثانوى فنى ومهنى زراعى وصناعى وتجارى . ومن المعروف أن توزيع الطلاب يتم بناء على الدرجات التى يحصل عليها الطالب فى امتحان الشهادة المتوسطة التى لاتعبر عن القدرات الحقيقية للطالب فضلا عن أنها تتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية للطالب ويلاحظ أن نسبه الملتحقين بالتعليم الثانوى الفنى فى الدول العربية فى عام ١٩٧٤ أقل من ٢٠٪ من حجم الملتحقين

بالتعليم الثانوى بنوعية (٢١) • وقد اتجهت معظم أقطار الأمة العربية الى التوسع فى التعليم الفنى والارتفاع بمستواه ، واعطاء التعليم الفنى والتدريب المهنى درجة عالية من اهتمامات الأنظمة التربوية العربية • وتتجه معظم الأقطار العربية الى تقليل القبول بالتعليم الثانوى العام والأكاديمى ، وزيادة القبول بالتعليم الفنى والمهنى ، وهو اتجاه طيب ويجب الحفاظ عليه • فالتعليم الفنى والمهنى يمثل بعدا هاما فى تقدم اقتصاديات الأمة العربية •

وفيما يتعلق بتكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والاناث ، تشير الاحصائيات الى تحقق هذا الجانب بشكل غير تام • فتبعا للاحصاءات التربوية لليونسكو ( ٢٢ ) عن عشرة دول عربية ( الجزائر ـ البحرين ـ مصر ـ العراق ـ الأردن ـ الكويت ـ المغرب السعودية ـ سوريا ـ تونس ) فى مجال تطور معدلات الاستيعاب فى سلم النظام التربوى العربى نجد أن متوسط نسبة الاستيعاب الكلية لهذه الدول العربية تطورت من ٤ر٧١٪ ( ٢ر٨٢٪ ذكور ، ٧ر٥٩٪ اناث ) فى عام ١٩٧٥ الى ٦ر٧٨٪ ( ٨٦٪ للذكور ، ٥ر٧٠٪ للاناث ) عام ١٩٨١م • وفى المستوى الثانى فى النظام التربوى لهذه الدول العربية العشر تطورت معدلات القيد من ٥ر٣٢٪ ( ١ر٣٨٪ للذكور ، ٤ر٢٦٪ للاناث فى عام ١٩٧٥ الى ١ر٤٤٪ ( ٥ر٥٠٪ للذكور ، ٦ر٣٦٪ للاناث ) عام ١٩٨١ • ومن هذه النتائج الاحصائية أمكن استخلاص عدة نتائج من أهمها التمايز فى نسب استيعاب الأطفال الملزمين فى المرحلة الالزامية فى الدول العربية العشر : فقد بلغت هذه النسبة أكثر من ٩٠٪ فى كل من العراق ، والأردن ، وبلغت هذه النسبة ما بين ٨٠٪ ، ٩٠٪ فى كل من الجزائر ، وسوريا ، وتونس • وتراوحت فى مصر والبحرين والكويت ما بين ٧٦٪ ، ٧٨٪ ، فى حين بلغت نسبة استيعاب الأطفال الملزمين فى المدرسة الالزامية فى كل من المغرب والسعودية مابين ٥١٪ ، ٥٥ ٪ وذلك بتعداد ١٩٨١ • والنتيجة الهامة المستخلصة من احصاءات هذه الدول العربية العشر هى تشابهها فى خاصية أن الاناث أقل حظا فى الالتحاق بالمدرسة الالزامية وفى الالتحاق بجميع مراحل التعليم فى النظام التربوى العربى • وبرغم أن نسب استيعاب الاناث أقل من الذكور ، الا أن الدول العربية تتمايز فيما بينها فى نسب استيعاب الاناث فى نظامها التربوى : ففى حين تصل نسبة استيعاب الاناث

فى المستوى الأول من التعليم فى كل من البحرين والعراق والأردن والكويت وسوريا وتونس ما بين ٧٠٪ ، ٨٠٪ من اجمالى الاناث فى سن التعليم الالزامى ، تصل هذه النسبة الى أقل من ٤٥٪ فى كل من المغرب والسعودية وذلك حسب احصاءات ١٩٨١ . وكما سبق القول فان الدول العربية تتشابه سياستها التربوية فى أن نسب استيعاب الذكور فى جميع المراحل التعليمية تفوق نسب استيعاب الاناث ، وفى هذا اخلال بتكافؤالفرص التعليمية فيما بين الذكور والاناث فى الأقطار العربية .

وفى مجال التعليم العالى والجامعى ، تم التوسع فى انشاء الجامعات والكليات المختلفة فى مختلف الأقطار العربية ، كما تم التوسع فى انشاء الكليات والجامعات فى المجتمع الواحد ، وهو ما اصطلح على تسميته بالجمعات الاقليمية، مما يتيح الفرصه لأبناء كل أقليم فى داخل الدولة الواحدة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالى دون تكبد مشاق ونفقات الالتحاق بجامعات بعيدة بعدا كبيرا عن أماكن اقامتهم . كما تقدم معظم الجامعات العربية المساعدات للطلاب فى أشكال مختلفة من بينها توفير الاسكان وتقديم الوجبات الغذائية والكتب الجامعية بأجور رمزية . وتقدم بعض الدول العربية بعض المساعدات لطلابها بالمجان . كما تقوم بعض الجامعات العربية بتقديم القروض لطلابها للمساعدة فى استكمال هؤلاء الطلاب لدراستهم . ويقوم الطلاب بسداد هذه القروض بأساليب مريحه بعد تخرجهم .

وقد أفادت بعض الدراسات (٢٣) الى أنه برغم بعض الاختلافات التى توجد بين المجتمعات العربية فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن هناك تحركا فى سبيل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم فى الوطن العربى .وبرغم ذلك توجد العديد من العقبات التى تعترض تحقيق تكافؤالفرص التعليمية فى الوطن العربى . فتقرير مجانيةالتعليم فى الوطن العربى تشكل جانبا واحدا من جوانب ومتطلبات تحقيق تكافؤالفرص التعليمية . اذ يظل عدم التكافؤ من الناحية الاقتصادية عاملا مؤثرا . فبدون المستوى المادى المعقول للأسرة لايستطيع التلميذ أن يفيد الاستفادة كاملة مما يقدم اليه من تعليم مجانى . قد لاينكر المرء أن بعض التلاميذ

من أبناء الأسر الفقيرة قد يشقون طريقهم بنجاح وسط صخور الحياة ، لكن هذه القلة من التلاميذ لاتسمح باصدار أحكام عامة . وهناك بعض الأسر لاتستطيع أن تسمح للطفل بالاستمرار فى الدراسة الالسن معينة . ثم تطلب منه أن يتوقف عن التعليم ليساعدها فى بعض الأعمال التى تساعدها فى كسب العيش سواء فى الريف أو فى المدينة . ومن هنا تحاول بعض الدول أن ترفع من مستوى حياة التلاميذ والطلاب ، وذلك بتقديم بعض الوجبات الغذائية المجانية أو شبه المجانية لطلابها . كما تقدم بعض الدول العربية خدمات المواصلات لطلابها بأجور رمزية . غير أن المجتمعات العربية تختلف فى تحقيق ذلك حسب ظروفها الاقتصادية . ومن ثم فقد تكون الأحوال الاقتصادية فى بعض المجتمعات العربية أفضل من الأحوال الاقتصادية فى مجتمعات أخرى . وقد تكون المصادر الاقتصادية فى بعض المجتمعات العربية من ضمن أسباب امتناع بعض التلاميذ من مواصلة تعليمهم الابتدائى أو المتوسط . أما تأثير المصادر الاقتصادية على مواصلة الطلاب لتعليمهم العالى فمازال قائما ، وبصورة واضحة ، فى المجتمعات العربية . وهكذا تظل مجانية التعليم لاتعنى شيئا مادامت مصادر بعض الأسر الاقتصادية متدنية فى بعض المجتمعات العربية . ومن هنا يجب على الدول العربية دراسة أفضل الوسائل التى يمكن بها تشجيع الطلاب الممتازين على الاستمرار فى الدراسة وتنمية قدراتهم واستعداداتهم الى أقصى الحدود ابتداء بالمرحلة الابتدائية حتى يمكن لهؤلاء الطلاب مواصلة دراستهم فى الجامعات والمعاهد العالية .

- **النمو التعليمى :**

يتناول هذا الجزء النمو التعليمى فى بعض أقطار الوطن العربى وقد اقتصرت الدراسة الحالية ، فى دراستها لهذا النمو التعليمى ، على الجوانب الهامة التالية النسب المئوية للأطفال الذين استفادوا من برامج التربية فى مرحلة ما قبل التعليم الالزامى ، ومرحلة التعليم الالزامى ( مدته والنسبة المئوية للملتحقين بالتعليم الالزامى الى اجمالى من هم فى سن الالزام ، ونسبة المتسربين خلال مدة التعليم الالزامى ) ، ومرحلة التعليم الثانوى ( مدته ونسبة المواصلين للتعليم فى هذه المرحلة

الى جانب النسب المئوية الملتحقين بالتعليم الثانوى الفنى والتعليم الثانوى العام )، ومرحلة التعليم العالى والجامعى ( مدته ونسب الملتحقين به ) .وتعرض الدراسة ، فى سطورها التالية لأهم نتائج دراسة النمو التعليمى فى المجتمع العربى :

* **مرحلة ماقبل التعليم الالزامى :**

ويقصد بمرحلة ما قبل التعليم الالزامى تلك البرامج التربوية المقدمة بدور الحضانة ورياض الأطفال الرسمية والخاصة معا . وتشير البيانات المتوفرة عن بعض الدول العربية فى مجال البرامج التربوية فى هذه المرحلة السابقة للمستوى الأول من التعليم الى ضآله نسبة الأطفال المستفيدين من هذه الخدمات التربوية . فيلاحظ مثلا أن جملة عدد الأطفال المسجلين بمرحلة ما قبل الابتدائى فى جمهورية مصر العربية قد بلغت حوالى ٣ر١٦٤ ألف طفل ( تعداد عام ١٩٨٩/٨٨ ) ، وبواقع ٥ر١ ٪ فقط من جملة عدد التلاميذ بمراحل التعليم قبل الجامعى . فى حين أن جملة تلاميذ المرحلة الابتدائية لنفس العام قد بلغت ٦ر٧ مليون وبواقع ٦ر٦٢٪ من جملة المقيدين بمرحلة التعليم قبل الجامعى (٢٤) وفى العراق يذهب بعض الأطفال فى عمر ( ٤ ـ ٥ ) سنوات الى رياض الأطفال ، ومدة الدراسة بهذه الرياض عامان ، يسمى العام الأول ( الروضة ) ويسمى الثانى ( التمهيدى ) . هذا وقد بلغ عدد الأطفال الذين استفادوا من هذه البرامج التربوية حوالى ٨٥ ألف طفل ( تعداد١٩٨٥ ) وبنسبة ٧ر٢٪ من جملة التلاميذ المسجلين بمراحل التعليم فى العراق . وفى الكويت بلغ عدد الأطفال الذين التحقوا بدور الحضانة ورياض الأطفال حوالى ٣٨ ألف طفل بنسبة ٩ ر١٠٪ من اجمالى عدد الطلاب بالتعليم العام والبالغ عددهم ٣ر٣٤٧ ألف دارس ( تعداد ١٩٨٥ ) . وفى سوريا بلغ عدد الأطفال الملتحقين ببرامج التربية بمراحلة التعليم الالزامى حوالى ٧ر٤٧ ألف طفل ( تعداد ١٩٨٥ ) وفى المغرب بلغ هذا العدد ٦ر٦١٣ ألف طفل لتعداد نفس العام (٢٥) .

وهكذا تتضح صورة تربية الطفل العربى فى مرحلة ما قبل المدرسة . فباستثناء بعض الدول العربية النفطية والغنية يلاحظ أن الاهتمام بتنشئة طفل ما قبل

المدرسية ورعايته تربويا اهتمام ضئيلا للغاية . فى حين أن الاهتمام بتنشئة طفل ما قبل المدرسة ورعايته يعتبر اهتماما بمستقبله التعليمى ، فإعداد الأطفال وتربيتهم قبل المدرسة هو اعداد لمواجهة المتطلبات التربوية التى تفرضها عملية التربية والتعليم فى كافة المراحل التعليمية ، كما أنه اعداد لمواجهة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه عالم اليوم. فقد يخشى من احتمال زيادة احساس الأطفال فى المستقبل بالمشكلات الاجتماعية حيث ان معدلات ترك الوالدين للمنزل فى تزايد مستمر للعمل فى أكثر من موقع .كما أن خروج المرأة العربية للعمل ، وتزايد معدلات هذا الخروج يظهر الحاجة الماسة الى الاهتمام بمرحلة ماقبل المدرسة لتقوم بدور تربوى تجاه الأطفال. وهنا تكرر الدعوة لايجاد مزيد من الفرص التربوية لاطفال ما قبل المدرسة للاعداد للتربية المدرسية .

* **مرحلة التعليم الالزامى :**

ويقصد بمرحلة التعليم الالزامى تلك المرحلة التى يلزم فيها الأطفال بالذهاب الى المدرسة . وتشير بيانات النظام التربوى العربى الى أن الأطفال ذوى الأعمار من ٦ الى ١٤ سنة ملزمون بالذهاب الى المدرسة . ولمرحلة التعليم الالزامى عدة مسميات فى الوطن العربى منها التعليم الابتدائى ومرحلة التعليم الاساسى واحيانا اخرى مرحلة التعليم الالزامى . وتتراوح مدة التعليم الالزامى من ٤ سنوات دراسية ( فى الكويت ) الى ٩ سنوات دراسية ( فى الجزائر والبحرين والأردن وليبيا ) غير أن خضوع الطفل للتعليم الالزامى يزول اما عند بلوغه السنة الرابعة عشر واما عند اتمامه مرحلة التعليم الالزامى المنصوص عليها فى ضوء تمايز النظم التربوية العربية . بيد أن القضية الاكثر الحاحا فى كثير من البلدان العربية هى مشكلة توفير عدد كاف من المدارس لاستيعاب جميع الاطفال الملزمين ، ذلك ان وجود قانون للتعليم الالزامى ليس له الا قيمة نظرية لأن معظم الأنظمة التربوية العربية تعفى الطفل من التعليم الالزامى فى حالة عدم وجود مدرسة قريبة من المنزل . وتشير تقديرات النمو التعليمى فى الوطن العربى ( والذى تم تقديره بواسطة الحولية الاحصائية التابعة لهيئة اليونسكو ) الى أن معدل القيد الاجمالى فى المستوى الأول من

التعليم ( مرحلة التعليم الالزامى ) وصلت نسبته المئوية الى حوالى ٤ر٨٨٪ من اجمالى عدد الاطفال العرب الملزمين فى التعليم الالزامى (٨ر٩٥٪ للذكور ، ٩ر٧٨٪ للاناث ) وذلك حسب تقديرات ١٩٩٠ . هذا وقد بلغت النسبة المئوية للقيد فى الصف الثانى الالزامى من بين الاطفال فى المجموعة العمرية (٦-١١) سنة الى ٥ ر٧٧٪ من جملة الاطفال فى نفس المجموعة العمرية ( ٨ر٨٣٪ ذكور ، ٩ر٧٠ ٪ اناث ) . وهذا يوضح أنه علاوة على عدم الوصول الى نسبة الاستيعاب الكامل للأطفال الملزمين فى النظام التربوى العربى ، فان هناك نسبة من المتسربين خلال مدة فترة التعليم الالزامى . وعلى كل حال فان دراسة النموالتعليمى فى أقطار الوطن العربى تشير الى تحسن وزيادة فى نسبة القيد فى التعليم الالزامى خلال السنوات العشر الماضية وصلت الى ٩٠٪للذكور ، ٤٢٪ زيادة فى قيد الاناث ، وأن النسب المئوية للتلاميذ المقيدين فى المرحلة الأولى من التعليم بالمقارنة الى المجموع الكلى للقيد فى مراحل التعليم الثلاث وصلت الى ١ر٦٦٪ ، والنسب المئوية للاناث المقيدين وصلت الى ٤٢٪ بالمقارنة الى مجموع المقيدين فى التعليم الابتدائى (٢٦) .

وباستعراض معدلات القيد فى مرحلة التعليم الالزامى فى بعض الأقطار العربية لانجد أن الاستيعاب الكامل فى نسب الملتحقين بهذه المرحلة قد تحقق كما تتناقص نسب من يواصلون الدراسة فى هذه المرحلة . ففى الجزائر تشير الاحصائيات الى أن نسبة الملتحقين بالتعليم الالزامى بها لايتعدى ٩٤٪ من اجمالى عدد الاطفال فى سن الالزام ، وفى اليمن وصلت النسبة الى حوالى ٧٤٪ من جملة الاطفال الملزمين ، وفى مصر وصلت هذه النسبة الى حوالى ٩٢٪ من اجمالى عدد الاطفال الذين هم فى سن الالزام . وهكذا فان دساتير بلدان الوطن العربى تنص على أن التعليم حق لكل مواطن عربى ، وهو - أى التعليم - مجانى . وهذا يعنى أن الدولة ملتزمة بالعناية بكم التعليم وايصاله الى كل فرد مع العناية بجودته . كما أن فترة الزامية التعليم تمتد من ٤ سنوات الى ٩ سنوات دراسية فى الاقطار العربية . هذا وتعتبر مرحلة التعليم الالزامى أساسا للبناء التعليمى، فهى تعد

المواطن للحياة العملية - أو هكذا يجب أن تهدف - وتكافح أميته وتهيؤه لنمط اجتماعى وفكرى لثقافة مجتمعه . وفى الواقع العملى فان مدارس النظام التربوى العربى لم تكن قادرة على استيعاب جميع الأطفال الذين يبلغون سن الالزام ، مما ترتب عليه وجود أطفال محرومين من التعليم . وتقدر البيانات الاحصائية أن هناك نحو ٥ر١١٪ من بين الاطفال العرب فى المجموعة العمرية ( ٦ - ١١ سنة ) لايتقدمون الى التعليم الالزامى ، كما أن هناك أطفالا تسربوا من المدارس قبل استكمال الحلقة الأولى من التعليم الالزامى . وقد بلغت نسبة الذين لم يتموا المستوى الأولى من التعليم ٢٦٪ من اجمالى تلاميذ التعليم الالزامى فى سوريا ، وفى الكويت بلغت هذه النسبة ١٧٪ وفى تونس ١٠٪ من اجمالى الاطفال الملتحقين بالتعليم الالزامى . وفى جمهورية مصر العربية تشير الاحصائيات الى أن حوالى ١٥٠ ألف طفل يتسربون ولا يتمون مرحلة التعليم الاساسى سنويا (٢٧)، (٢٨) .

* **مرحلة مابعد التعليم الالزامى :**

تتشابه معظم أقطار الوطن العربى فى أن التلاميذ يجدون أمامهم - فى نهاية التعليم الالزامى مجالين لاستكمال تعليمهم أو لتهيئتهم لسوق العمالة الفنية . هذان المجالان هما مجال التعليم الثانوى العام ، ومجال التعليم المهنى بفروعه ومستوياته المتعددة . وباستعراض الاحصائيات التى نشرتها هيئة اليونسكو (٢٩) والمرتبطة " بكم " تلاميذ المستوى الثانى فى النظام التربوى العربى يتضح أن اليمن تأتى فى المرتبة الأولى من حيث ضآله نسبة التلاميذ الدارسين فى هذا المستوى (١٨٪ من اجمالى تلاميذ التعليم الالزامى : ٢٤٪ للذكور ، ١١٪ للاناث ) وتأتى الجزائر فى المرتبة الثانية من حيث قلة أعداد التلاميذ الذين استمروا فى التربية والتعليم بعد مرحلة التعليم الأساسى ( ٣٦٪ : ٤٢٪ للذكور ، ٢٩ ٪ للاناث ) وفى سوريا بلغت هذه النسبة ٤٨٪ ( ٥٩ ٪ ذكور ، ٣٧٪ اناث ) وفى العراق بلغت هذه النسبة ٥٩٪ ( ٧٨٪ ذكور ، ٤٠٪ اناث ) . وفى جمهورية مصر العربية وصلت نسبة من اتموا دراستهم بعد مرحلة التعليم الأساسى الى ٦٢٪ ( ٧ر٣٥ ٪ ذكور ، ٤ر٢٦٪ اناث ) وفى الكويت وصلت هذه النسبة الى ٧٦٪ ( ٨٠ ٪ ذكور ، ٧١٪ اناث ) . ويتم

توجيه هؤلاء التلاميذ الى مجالات الدراسة المختلفة فى هذه المرحلة ويتم توزيعهم على فروع كل مجال حسب عدة شروط ، يأتى فى مقدمة هذه الشروط التحصيل الدراسى ، الى جانب خطة كل بلد واحتياجاته التنموية . ففى جمهورية مصر العربية يتجه أفضل ٦ر٤٢ ٪من جملة التلاميذ الناجحين فى التعليم الأساسى ( من حيث التحصيل الدراسى ) الى مجال التعليم الثانوى العام ، بينما يتجه الـ ٤ر٥٧ ٪ الأقل فى التحصيل الدراسى الى مجال التعليم الفنى . وفى هذه النسب المئوية تطور واضح فى اتجاه الاهتمام بالتعليم الفنى والتقليل بقدر الامكان من التعليم العام . وعلى مستوى الوطن العربى توجد دراسة تنبؤية تفيد بأنه مع عام ٢٠٠٠ ستصل نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى والمهنى الى حوالى ٩ر٣٣٪ من اجمالى تلاميذ المستوى الثانى فى النظام التربوى العربى . وفى هذا تحسن واضح اذا ما قورنت هذه النسبة بنسبة ٧ر٢٤٪ ( تعليم فنى ومهنى ) ، ٥ر٧٠٪ تعليم ثانوى عام ، ٨ر٤٪ مدارس اعداد المعلمين وذلك حسب احصائيات عام ١٩٧٠م .

وبالنسبة الى معدل التلاميذ لكل معلم ، تشير الاحصائيات المتوفرة أن معدل التلاميذ لكل معلم فى مرحلة المستوى الثانى فى مصر (٣٠ : ١) ، وفى الأردن (١:٣٣) وفى تونس (٤٤ : ١) ، وفى سوريا ( ١:٣٤ )، وفى العراق (١:٣٣) وفى المغرب (١:٤٠) (٣٠) .

وفى مجال التعليم العالى فى الوطن العربى ، أوضحت أحدث دراسة فى هذا المجال أن التعليم العالى العربى قد حقق انجازات كثيرة فى السنوات الماضية منها انشاء الكثير من الجامعات والمعاهد العليا وزيادة أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والخريجين وزيادة الانفاق . ولكنه مع ذلك يعانى الكثير من المشكلات التى التى تؤثر فى كفاءته منها أن نسبة الطلاب الى الشريحة العمرية المقابلة فى عدد السكان لاتزال قليلة ، فتبلغ فى اليمن ٤ر٢٪ فقط ( ٧ر٢ ٪ ذكور ، ١ر٢٪ اناث ) وفى الجزائر تبلغ هذه النسبة ٩ر٤٪ ( ١ر٧٪ ذكور ، ٦ر٢٪ اناث ) ، وفى العراق وصلت هذه النسبة الى ٩٪ ( ٢ر١٢٪ ذكور ، ٧ر٥٪ اناث ) ، وفى الكويت بلغت هذهالنسبة ١ر١٤٪ ( ٣ر١٢٪ ذكور ، ١٦٪ اناث ) ، وفى جمهورية مصر

العربية وصلت هذه النسبة ٢ر١٧٪ ( ٢ر١٨٪ ذكور ، ٣ر٩٪ اناث ) ، وفى سوريا بلغت هذه النسبة ٣ر١٨٪ ( ٥ر٢٤٪ ذكور ، ٥ر١١٪اناث )٠ والتعليم العالى فى الوطن العربى يعانى من زيادة نسبة الطلاب والخريجين فى التخصصات النظرية عن نسبتهم فى الدراسات التطبيقية ٠ كما يعانى هذا النوع من التعليم من غلبة الطابع التقليدى فى التدريس والمناهج والتقويم والبعد كلية عن الالتحام بسوق العمالة فى المجتمع العربى ، الى جانب سوء سياسة القبول وتوزيع الطلاب على التخصصات المختلفة (٣١)، (٣٢)٠

- **سياسة محو الأمية :**

ان الدول العربية مهتمة بمشكلة الأمية المنتشرة وبخاصه بين القطاعات السكانية الفقيرة ٠ ولقد ادركت هذه الدول الحاجة الى محو الأمية وصولا الى تحقيق التنمية المنشودة ٠ ومن ثم فقد قامت معظم الدول العربية بحملات شاملة لمحو الأمية بين الكبار والأطفال خارج المدرسة٠ وهذه الجهود فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار تطورت فى المنطقة العربية وسارت مع نفس الاتجاه الموجود فى العالم ككل ٠ ففى الفترة من ١٠ ـ ٢٠ سنة الأخيرة أحرز تقدم فى انخفاض النسبة المئوية للأميين العرب وصل الى ١٠٪ من اجمالى نسبة الأميين فى الوطن العربى ٠ ورغم هذا التقدم ، فان عدد الاميين فى ازدياد مستمر ، فقد وصلت جملة الذكور والاناث الأميين وفق تقديرات ١٩٨٥ حوالى ٦١ مليون فرد من بين جملة الأفراد البالغين ١٥ عاما فأكثر ( ٢٣ مليون من الذكور ، ٣٨ مليون من الاناث )٠

وبمقارنة هذه الأعداد المطلقة بجملة أفراد المجتمع العربى فى الشريحة العمرية ١٥ عاما فأكثر يلاحظ ان حوالى ٥ر٥٦٪ من جملة الأفراد فى هذا العمر يعانون من ظاهرة الأمية ( ٦ر٤٢٪ للذكور ، ٤ر٧٠ ٪ للاناث )٠ وبصفة عامة يبدو أن معظم هؤلاء الكبار يجدون صعوبة فى الالتحاق ببرامج محو الأمية ٠ كما يبدو أن معظم من يلتحق ببرامج محو الأمية يجد صعوبة كبيرة فى الاحتفاظ بالمهارات التى تعلمها ، وبالتالى يرتدون مرة اخرى الى الأمية ٠ وهذه الظاهرة تحدث أيضا بين الأطفال الذين يتسربون من التعليم النظامى المدرسى بعد أن يتعلموا المهارات الأساسية للقراءة والكتابة٠

وباستعراض النسب المئوية للأمية فى بعض أقطار الوطن العربى يلاحظ أنها وصلت فى جمهورية مصر العربية الى ٤ر٤٩٪ من اجمالى تعداد السكان ( ١٥ سنه فأكثر ) ( تعداد ١٩٨٦ ) . وفى سوريا وليبيا تقترب نسبة الأمية من مثيلتها فى مصر . وفى الجزائر واليمن تصل نسبة الأمية الى حوالى ٦٢٪ ( تعداد ١٩٨٥ ) (٣٣) .

**النظام التربوى العربى : أسياسة واحدة أم سياسات متمايزة ؟** يسود المجتمع العربى مظاهر متعددة تميز النظام التربوى به ، فعلى الرغم من أن بلدان الوطن العربى تكاد تتوحد دساتيرها فى النص على أن التعليم حق أساس ومجانى لكل مواطن عربى ، كما تتوحد عدد سنوات السلم التعليمى فى معظم أقطار الوطن العربى، الا أنها تتباين فيما بينها بالنسبة لمدة التعليم الالزامى ، اذ تتراوح مدة التعليم الالزامى فى البلدان العربية من ٤ الى ٩ سنوات دراسية . كما تشترك الدول العربية فى خاصية هامة تميز النظام التربوى به وهى عدم قدرة هذا النظام على الاستيعاب الكامل للاطفال الملزمين فى التعليم. كما تتناقص نسبة المواصلين للدراسة فى مرحلة التعليم الالزامى والمراحل التعليمية التالية لها . وينادى النظام التربوى العربى بمبادىء ديمقراطية التعليم . وفى هذا المجال يرى سعيد اسماعيل أن المساواة فى التمتع بالخدمات التعليمية وضمان تكافؤ الفرص واطرادها باستمرار هو الترجمة الحقيقية لمبدأ ديمقراطية التعليم . فالمغزى الحقيقى لديمقراطية التعليم هو ضمان حق أساسى من حقوق الانسان أيا كان موقعة الجغرافى أو انتماؤه الاجتماعى على أرض الوطن العربى ، وبما يتيح له مرونه الحركة والتطور الاجتماعى والمهنى . ويتميز النظام التربوى العربى بأنه ليس هناك نمو متوازن بين أعداد الطلاب وأعداد المعلمين ، فما يزال التزايد فى اعداد الطلاب أكبر اجمالا من تزايد اعداد المعلمين ،وهذا ما يؤدى الى ارتفاع نسبة الطلاب الى المعلم الواحد ، وبالتالى الى هبوط مستوى التعليم ومردودة . كما يتميز النظام التربوى العربى بعدم التوازن بين نمو أعداد الطلاب ونمو أعداد الأبنية المدرسية والصفوف ، وهذا مايؤدى الى اكتظاظ الصفوف ، والى تبنى نظام الفترتين أو الفترات الثلاث ، ولهذا النظام محاذيره الساخرة فيما يتعلق بهبوط مستوى التعليم ومردوده ،الى غير ذلك من صور

خلل فى التوازن (٣٤)٠ كما أن اشتراك الدول العربية فى اللغة والثقافة والقيم الدينية كان له أكبر الأثر فى ايجاد الحماس الممتد الجذور بالوحدة العضوية فيما بينهم٠ وقد انعكس ذلك فى جهودهم فى مجال التربية فى مرحلة الامية وفى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية وفى اتفاقهم ـ من خلال مؤتمر الاسكندرية الثالث عام ١٩٧٦ ـ على استراتيجية واحدة لمحو الأمية٠ وقد كانت مبادىء هذه الاستراتيجية المشتركة بين الدول العربية تركز على محو الأمية ، ومنع الارتداد الى الأمية ، كما تهدف الى الاستمرار فى التعليم والاستفادة من برامجه فى تحسين كيف الحياة لدى كل من الفرد والمجتمع٠ فالتربية والتعليم يؤثران على أوجه الفكر والثقافة والتقدم فى أى مجتمع٠ وهناك من يرى أنه فى الوقت الذى تعانى فيه البلدان العربية من مشكلات الأمية ، وفى الوقت الذى يضعف فيه دور التعليم التقنى والفنى ومستواه ، نجد أن هناك " هجمة تعليمية " فى مستويات التعليم كافة ، وهى هجمة منفصلة تماما عن كل ما يربطها بهيكل الانتاج وحاجته الحقيقية مما يخلق نوعا من التضخم التعليمى يفرغ البلدان العربية من احدى قواها ويسهم فى هروب العقول (٣٥)٠

## توصيات الدراسة

ان الوضع الخاص لبلدان الوطن العربى ، وما يتمتع به من موارد طبيعية وموقع جغرافى ، وعادات وتقاليد وقيم دينية ، تجعلنا نفكر فى تطوير نظامه التربوى ٠ كما أن النظام التربوى فى أى مجتمع لا يستطيع أن ينعزل عن المؤثرات العالمية ، وخاصة فى ظل النظام العالمى الجديد المتميز لظهور التكتلات الاجتماعية والاقتصادية المتعدده ٠ ومن ثم وجب أن يرتكز النظام التربوى العربى على بعدين أساسيين : البعد الاجتماعى العربى والبعد الاقتصادى العالمى٠ وتقترح الدراسة الحالية نموذجا للنظام التربوى العربى ( شكل ١ ) بما يحقق التوازن بين التعليم الالزامى والعام والتقنى بين جميع الدول العربية بما يحقق الغاء الحواجز القائمة بينها ٠ ويرتكز النموذج التربوى العربى على سد منابع الأمية من الاساس وهو الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال الملزمين ومنع تسربهم خلال مرحلة التعليم

الاساسى • وتوسيع مجال التعليم التطبيقى وضمان تدرجه حتى التعليم العالى • كما يجب العمل على تنظيم جذوع مشتركة بين التعليم الثانوى العام والتعليم الفنى بما يوجد فى النهاية المرونة الكافية فى عمليات الانتقال والتوجيه والتوزيع بين التعليم الثانوى العام والمهنى • كما أن مناهج التعليم يجب ألا تكون فى ظل تعليمات يمليها القانون ، أى الدولة عبر أدواتها فى التنظيم السياسى والادارى ( النظام المركزى ) • ففى مثل هذه النظم التعليمية التى يحدد فيها القانون ( أو القرار السياسى ) مضامين التعليم ، من الطبيعى ان يعود الى الدولة احتكار أو رقابة المؤسسات التربوية (٣٦) • كما أن مستويات اتخاذ القرار التربوى يجب أن تتطور لتأخذ فى الحسبان المدرسة ( المعلمين والنظار وأولياء الأمور والتلاميذ أيضا ) والادارات المحلية الى جانب السلطات المركزية •

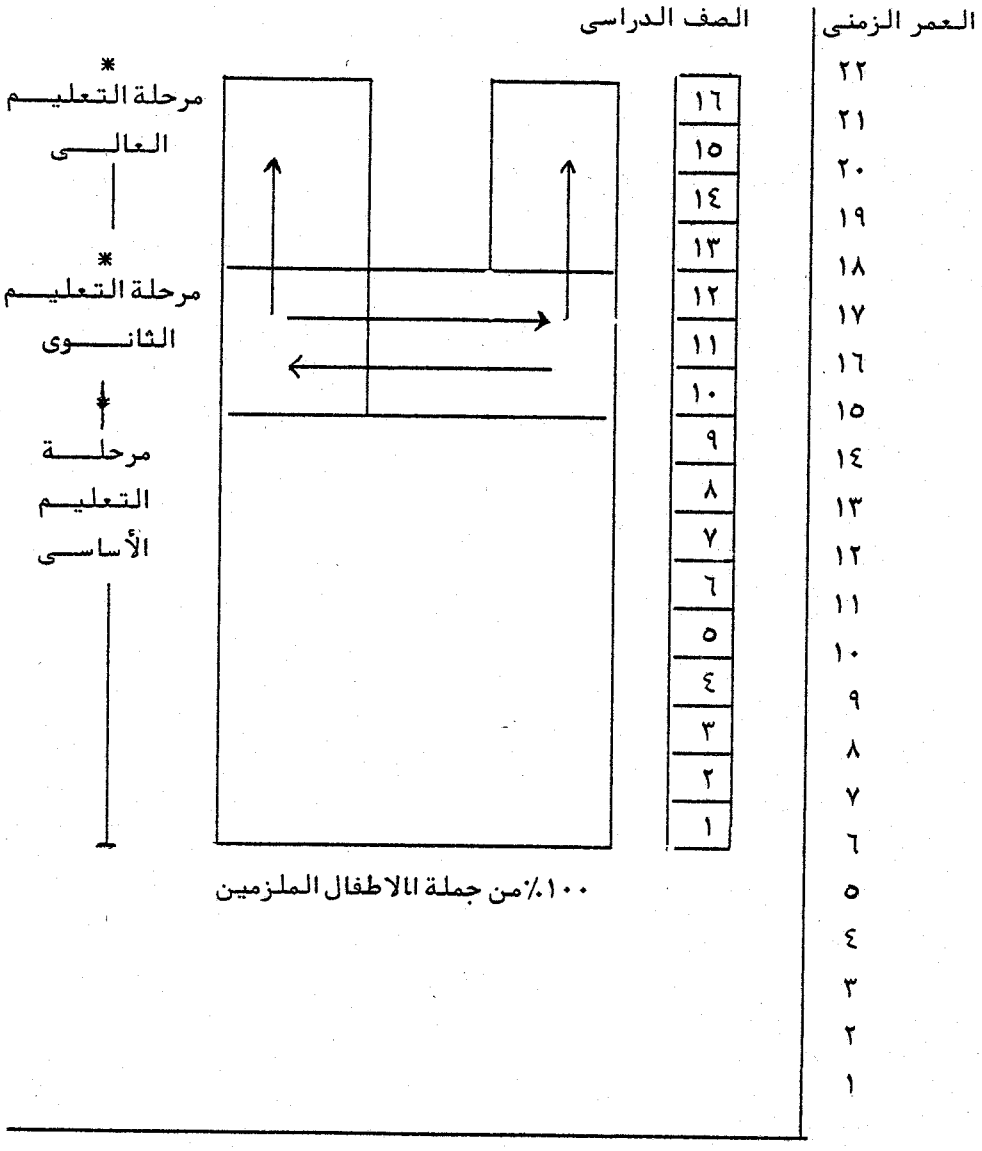


شكل ( ١ ) النظام التربوى العربى المقترح

وهكذا يجب أن يتم توحيد التعليم الالزامى فى الوطن العربى ولمدة تسع سنوات • ويجب على الدول العربية التعاون فيما بينها للوصول الى نسبة الاستيعاب الكامل فى مرحلة التعليم الاساسى • كما يجب العمل على توحيد السلم التعليمى فى الأقطار العربية ، كما هو موضح فى شكل (١) السابق • كما يجب العمل على أن تتوحد أساليب الانتقال بين مراحل السلم التعليمى العربى والعمل على تبنى استراتيجية جديدة لسياسة موحدة للنظام التربوى العربى ، على أن يكون قوام هذه الاستراتيجية تجديد وتوحيد التعليم النظامى العربى ، وتجديد أهدافه وبناه ومحتواه وأساليبه - ليكون أكثر ملاءمه وفاعلية ومرونه وانفتاحا على العمل والحياة فى أقطار الوطن العربى • كما يجب الاهتمام بالتعليم غير النظامى والعمل على رفع مستواه وتكامله مع التعليم النظامى فى كافة أقطار الوطن العربى ، كما يجب اعطاء الاولوية القصوى لتعليم البالغين الأميين ولمن هم أقل حظا ثقافيا واقتصاديا فى المجتمع العربى (٣٧) • لقد صارت الرؤية النظامية منهجا جديدا فى النظر الى العملية التربوية بعناصرها ومكوناتها المختلفة • ويؤكد المعاصرون من رجالات التربية أن مراحل التعليم جزء من نظام تربوى متكامل تؤدى فيه المدرسة رسالتها فى مرحلة معينة وبشكل معين ، كما تؤدى فيه المؤشرات الاخرى واجبا لايقل فى أهميته عن عمل المدرسة (٣٨) •

ان النموذج المقترح النظام التربوى العربى لايعنى هدم ما هو قائم من نظم تربوية فى البلاد العربية، والبناء على انقاض هذه النظم لان هذا عمل صعب ، فالنظم القائمة ثمرة جهود وكفاح وماض لايسهل التخلص منه ، كما أن اعاده البناء فى بلاد تعوقها الامكانات المادية والبشرية يعد عملا مثاليا ، ولكن هذا النظام المقترح موجه الى جامعة الدول العربية لكى تتبوأ المنزلة اللائقة بها وتبدأ فى الدعوة لانشاء مجلس أعلى للتربية فى البلاد العربية من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، يكون لهذا المجلس حق الدراسة الناقدة لعناصر النظم التربوية فى البلاد العربية ، وحق توجيهها من خلال عناصر مناظره فى النظام التربوى العربى المقترح بعد اقراره من وزراء التربية العرب ، وبذلك يتحقق السير

التدريجي نحو نظام تربوي عربي موحد وموجه من سياسة جامعة الدول العربية التعليمية ٠

يتعين أن تكون حاجات المستقبل المحور الأساسي الذي يجب أن يدور حوله الانظمه التربوية العربية ( النظام التربوي العربي الموحد والمقترح ) اعتبارا من المرحلة الاساسية باعتبارها خلية متحدة مع غيرها من الخلايا العاملة بالمجتمع كما يتعين أن تضع الخطوط العريضة للمناهج باعتبارها حقائق العصر الذي نعيش فيه الى حد بعيد ، من ثم يتعين على واضعي هذه المناهج أن يكونوا دارسين ومتفهمين جيدين للمجتمع الذي ينتمون اليه وللتيارات السائدة بداخله والممارسات القائمة وآمال المواطنين وطموحاتهم ، كما يجب الأخذ بالمفهوم الواسع والشامل للمنهج كعنصر من عناصر العملية التعليمية ، الذي يحتوي على البرامج الدراسية المختلفة والنشاطات المصاحبة ، كوسيلة رئيسة لتحقيق الأهداف التربوية المرجوة ، وتكوين الجيل ٠ ويحتم هذا المفهوم الواسع أن يتضمن المنهج مجموعة من الخبرات التربوية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية بحيث تعمل المدرسة على تهيئة طلابها داخل المدرسة وخارجها بغية مساعدتهم على النمو الشامل في جميع المراحل وتعديل سلوكهم طبقا لأهدافها التربوية ٠ كما يجب وضع تصور شامل للعملية التعليمية يتسق مع الاهداف التربوية التي يحددها النظام التربوي العربي ٠ كما يجب الافادة من طاقات وخبرة وجهود الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال البحوث التربوية في جميع الاقطار العربية بما يخدم تطوير وتجديد النظام التربوي العربي ٠ ويجب الاشارة الى أن جهود تطوير النظام التربوي العربي تستند الى توفير الكفاءة الانتاجية الجيدة لهذا النظام التربوي العربي ، ويعتمد هذا على توفير قدر من التعاون فيما بين الأقطار العربية ، خاصة في اطار التنسيق بين الجهود وتكامل الخبرة وتوفير المطالب التي تدعم فعالية التطوير في سائر المنطقة العربية (٣٩) ٠

هذا ويجب أن يرافق أهداف التربية في المجتمع العربي عدد من التوجيهات أهمها تمديد سنوات الدراسة الالزامية وتعميم التعليم الأساسي ( كما هو موضح في شكل ١ ) متعدد التقنيات ، وربط المحتويات التعليمية بالتطورات الاجتماعية

والاقتصادية وجعل البيئة بجميع وقائعها مصدرا أساسيا للتربية ، وتطوير اللغة العربية والنهوض بها وتأصيلها للقيام بما تقوم به اللغات الحية فى بلادها وحتى يثق أبناء هذا المجتمع فى لغتهم العربية ويعتزوا بثقافتهم ، وغرس القيم الدينية والثقافية فى نفوس النشىء وجعلها أساسا لتكوين المواطن وتقويةانتمائه القومى والدينى ، والتركيز على التربية العملية والتكنولوجية التى تتيح للمتعلمين تطبيق المعارف المكتسبة وتمكنهم من فهم مكونات البيئة والتأثير فيها ، والعناية بالتكوين المهنى وجعله امتدادا للتعليم الأساسى وربط سياسة التعليم بميادين العمل ، ويستلزم ذلك تغيير محتوى التعليم بحيث تراعى فيه المعارف والمهارات الضرورية اللازمة لانسان العصر والتى يتطلبها سوق العمل • وتجديد نظام التعليم والاهتمام بتطوير أسلوب التوجيه ونظام الدراسة وتنويع الفروع وتدرج التعليم التقنى الى جانب التعليم العام ضمن المناهج ، واعتبار التربية العلمية جزءا أساسيا فى مناهج كل فرع من فروع المعرفة ، وتغذيةالتكوين المعرفى التخصصى بالتكوين السياسى والدينى والثقافى • وتنظيم تعليمالكبار والعناية به واعطائه مفهوما ومحتوى جديدين فى نطاق استراتيجية التعليم الاساسى الشامل وتكريس الجهد لهذهالعملية• وتنظيم البحث التربوى الجاد الذى يعطى للتربية التجريبية والبحث الميدانى مدلولا عمليا والذى يكون من بين مهامه تقويم النتائج ومتابعة تنفيذ الخطط ومراقبة الأداء التعليمى وتطوير المناهج والوسائل التربوية• الى جانب تنظيم تعليم اللغات الأجنبية بصفتها روافد مساعدة على الاستفادة من تجارب الغير وتحديد الدور الذى ينبغى أن يسند اليها فى اطار توجهات الأمة العربية الاقتصادية • والعناية بتربية المعوقين وتقديم التربية الخاصة التى تناسب امكاناتهم •

## بعض مراجع الدراسة

١ـ سعيد اسماعيل على• الأمن التربوى العربى • سلسلة قضايا تربوية (٣)• القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٩ ، ص ١٨•

٢- المرجع السابق : ص‌ص ١٢٢-١٢٣٠

٣- السيد سلامة الخميسى . التربية وتحديث الانسان العربى٠ سلسلة قضايا تربوية (٢) ٠ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٨ ، ص‌ص ٧٣-٧٤٠

٤- سيد ابراهيم الجيار ٠ دراسات فى التجديد التربوى . القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٦٠

٥- المرجع السابق ٠ ص‌ص ١٠٧ - ١٠٨ ٠

٦- محمد منير مرسى ٠ الادارة التعليمية : أصولها وتطبيقاتها، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤ ، ص ٣٠٢٠

٧- ف ٠كومبز ٠ أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ٠ ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد ٠ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص١٩٠

٨- حامد حماده أبو جبل ٠" الكفاية الداخلية والخارجية للمدارس الثانوية العامة فى ضوء بعض الاتجاهات المعاصره"، رسالة دكتوراه، كلية التربية بسوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٠ ، ص ٩٤٠

٩- احمد فتحى سرور ٠ تطوير التعليم فى مصر : سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه (التعليم قبل الجامعى) ٠ القاهرة : مطابع الاهرام التجارية ، ١٩٨٩ ، ص‌ص ٢٢-٣٨٠

١٠- الشراح ، ى ٠ أ ، وخباص ، د ٠" تطوير استراتيجيات التعليم فى مرحلة الامية وفى مرحلة ما بعد محو الامية ومتابعة التعليم فى الكويت " سلسة دراسات معهد اليونسكو للتربية حول مرحلة مابعد محو الأمية ومتابعة التعليم (٨) ٠ هامبورج : معهد اليونسكو للتربية ، ١٩٨٥ ، ص‌ص ٦-٧٠

١١ـ عبداللطيف فتنى ." استراتيجيات التدريب فى المرحلة اللاحقة لمحو الامية والتعليم المستمر فى الجزائر "، سلسلة دراسات معهد اليونسكو للتربية حول مرحلة مابعد محو الأمية . ومتابعة التعليم (٦). هامبورج : معهد اليونسكو للتربية ، ١٩٨٥ ، ص ص ٥ـ٦.

12- Al- Kasey, M. Youth Education in Iraq and Egypt: A Contripution to Comparative Education within the Arab Region. Helicon: Ceso, 1985.

١٣ـ مصطفى عبدالرحمن درويش . أنماط الادارة التعليمية : دراسة مقارنة . أسيوط : مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢،

١٤ـ الشراح ،ى .أ ، وخباص ، د . مرجع سابق ، ص ١١.

١٥ـ عبدالرحمن حسن ابراهيم ، وطاهر عبدالرازق . استراتيجيات تخطيط المناهج وتطويرها فى البلاد العربية . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٣٩ ـ ٢٤٦.

١٦ـ حسن سلامه الفقى " تكافوء الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة " . مجلة العلوم التجارية . جامعة الكويت ، العدد الرابع ـ ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ٢٠٢.

١٧ـ سعيد اسماعيل على . الامن التربوى العربى . مرجع سابق ، ص ٦٢.

١٨ـ أحمد محمد منصور . الوضع التعليمى للطفل فى دول الخليج العربى فى ضوء الاعلان العالمى لحقوق الطفل : دراسة تحليلية ـ تقويمية ـ الرياض : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٦.

١٩- حسن سلامه الفقى ٠" تكافوء الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة " ٠ مرجع سابق ، ص٢١٢٠

٢٠- المرجع السابق ، ص٢١٣٠

٢١- المرجع السابق ، ص ٢١٣٠

22- Unesco. Statistical Yearbook. Geneva: International Labour organisation, 1986, P. 24.

٢٣- حسن سلامه الفقى ، مرجع سابق، ص ص ٢١٥- ٢٢٢٠

٢٤- أحمد فتحى سرور ٠ تطوير التعليم فى مصر ٠ مرجع سابق ،ص ٨٣

25- Unesco, op. Cit . PP. 11-24

٢٦- معهد اليونسكو للتربية ، التقرير النهائى عن الحلقة الدراسية للدول العربية عن تطوير استراتيجيات التعليم فى مرحلة مابعد محو الامية ومواصلة التعليم فى اطار التربية المستديمة ،والمنعقدة بمعهد اليونسكو للتربية فى الفترة من ٢٨ اكتوبر الى ٨ نوفمبر ١٩٨٥" ٠ هامبورج : معهد اليونسكو للتربية ، ١٩٨٥٠ ص ص ٢٤-٢٦٠

27- Unesco. Op. Cit, PP. 20-24.

٢٨- أحمد فتحى سرور ٠ مرجع سابق ، ص ص ٢٢- ٣٨٠

29- Unesco, Op. Cit, PP: 13-19.

30- Massialas, B.G. and Jarrar, S.A Education in the Arab world. New York: Praeger publishers,1983, PP. 110 - 175.

٣١- عطيه منصور عبد الصادق ، حمزة عبدالحكم الرياشى ٠ " النظام العالمى الجديد والتربية " ٠ بحث مقدم الى موءتمر التربية والنظام العالمى الجديد ( فى الفترة من ٢٠-٢٢ يناير ١٩٩٢ ) جامعة عين شمس : كلية التربية ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥٠-٥١٠

32- Unesco. Statistical Yearbook, Op.Cit,PP: 13-19.

٣٣- معهداليونسكو للتربية ٠" التقرير النهائى عن الحلقة الدارسية للدول العربية عن تطوير استراتيجيات التعليم فى مرحلة مابعد الامية ومواصلة التعليم فى اطار التربية المستديمة "، مرجع سابق ٠ صفحات متفرقة ٠

٣٤- سعيد اسماعيل على ٠ مرجع سابق ، ص ١٣٩ ، ص ٥٠ ، ص٥١ ٠

٣٥- هيثم سفر ٠" الحلقة المفرغة للتخلف وتخلف التعليم "، مجلة الوحدة، العدد الثانى ، نوفمبر ١٩٨٤ ، ص ٦٠٠

٣٦- جيوفانى غوزر ٠" المناهج الدراسية ومشكلات المجتمع " ٠ فى : عبدالجواد السيد بكر ٠ " التربية المقارنة والنظام العالمى الجديد " بحث قدم الى مؤتمر التربية والنظام العالمى الجديد ٠مرجع سابق ، ص ٣٢٤٠

٣٧- راجع فى ذلك سعيد اسماعيل على ، مرجع سابق ، ص١٧٧٠

٣٨- أحمد محمد منصور ٠ الوضع التعليمى للطفل فى دول الخليج العربى، مرجع سابق ، ص٢٧٠

٣٩- أحمد محمد منصور ٠ مرجع سابق ٠ ص ص ٩١-٩٢٠